تسوية شاملة . بل يراهن هذا الاتجاه على ان المرحلة القادمة ستفرز شروطا افضل لاستمرار الثورة بل تصاعدها عندما تتبين الجماهير عقم مساعي التسوية وضخامة حجم التنازلات المطلوب تقديمها الى العدو القومي ، وهي تنازلات تتنافى في الاساس مع مصالح الجماهير الوطنية والطبقية ايضا . ويقود هذا الادراك من خلال مقولة التحدي وحتمية تحول التناقض بين مصالح الجماهير وعدوها الى تناقض صدامي ، يقود الى حالة يتخذ فيها الصراع في المنطقة شكلا اكثر **جذرية** واشد **صلابة** ويخلق محيطا ملائما لاستمرار الثورة وتطعيمها بعوامل عربية الشمول جذرية التطلعات.

مقابل هذا الاطمئنان المستند الى تفاؤل تاريخي ازاء حركة التاريخ ، تبدو المسألة اكثر تعقيدا (ومرارة كذلك) ان نظر الى التسوية وكأنها امر واقع لا محالة . الحوار الفلسطيني هنا يتخذ اكثر من محور . فعلى محور اول يجري تحليل لمعطيات بدايات المرحلة التي دخلت حيز التنفيذ مع وقف اطلاق النار ويستنتج من هذه المعطيات ان شكل التسوية القادمة سوف يكون اميركي السمات . وبذلك فأن الوقوف في وجه هذه التسوية وتعطيلها يعتبر مهمة مركزية راهنة . واذا كانت ارادتنا لن تكون حاسمة في هذا الصدد بالنظر لضخامة حجم القوى المشاركة في هذه التسوية وثقل وطأتها ، فأن على الارادة الفلسطينية الا تشارك في هذه التسوية ويجب الا تعطيها المباركة والمصادقة ، بل ان على الثورة ان تسجل موقف الرفض والادانة ، ومن ثم تعيد ترتيب اوضاعها الداخلية وتحالفاتها لتكون قادرة على مواجهة الظروف الجديدة التي سوف تخلقها مثل هذه التسوية وهي ظروف صعبة ولن تكون بالتأكيد ، وفي المدى القصير ، لمصلحة الثورة وجماهيرها وحلفائها .

على محور آخر يتوصل التحليل الى ان شكل التسوية سوف يصمم ملامحه جميع العوامل المشاركة في الصراع بشكل مباشر او غير مباشر ، كما ان الحقائق الجديدة التي افرزتها الحرب ستدخل في الحساب لدى تصميم شكل التسوية . يضاف اليها واقع ان لم يكن جديدا كليا فان وزنه آخذ في التزايد بعد الحرب مباشرة وهو تأكيد الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وتفصيلا يذهب هذا التحليل الى القول بأن موازين القوى في العالم وحقائق الحرب الجديدة ستقود بالنتيجة ليس الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ بنصه فحسب وانما ستذهب الى أبعد من ذلك لتتناول مسألة الشعب الفلسطيني نفسه ومصير الارض الفلسطينية التي « ستنسحب » منها اسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة او أجزاء منهما) . وكذلك ينبغي ان تتطرق الى مسألة حقوق الشعب الفلسطيني وتحديدها . من هذه الفرضيات يطور اصحاب الرأي نقاشهم بأن أي حل يمس مصير الشعب الفلسطيني ووطنه يجب الا يتم في **معزل** عن هذا الشعب ومن وراء ظهره . وقد اكتسبت المقاومة (منظمة التحرير الفلسطينية رسميا) من خلال نضالها الطويل واعتراف قطاع كبير من الرأي العام العالمي بها كذلك عدد كبير من الدول ، صفة تمثيل الشعب الفلسطيني ، وبذلك فان على المقاومة ان تكون هي **العامل الفلسطيني** بين العوامل التي ستنتج **محصلة** الحل الذي لن يكون بالتأكيد متطابقا مع الاهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية ولكنه يلبي بعض **مهماتها الراهنة** المتمثلة في تقرير مصير الضفة الغربية وقطاع غزة وشعبهما في حال انسحاب اسرائيل من هناك . ويضع اصحاب هذا الرأي **بديلا صعبا** لهذه الاطروحة يتمثل في ان الملك حسين بكل ما مثله نظامه من ارهاب وقمع تاريخيين ضد شعبنا ، هو الذي سيرث الضفة الغربية وشعبها (وربما غزة كذلك) في حال احجام المقاومة عن ان تكون عنصرا مؤثرا في الحل . وبذلك تصبح المشاركة الفلسطينية في الحل وفي دفعه الى مواقع أكثر ايجابية بالنسبة لشعبنا مطلبا وطنيا عند هذا الرأي لانقاذ شعبنا من عودة النظام الهاشمي الى اضطهاده وقمع طموحاته الوطنية ونموه الانساني . وهو مطلب وطني كذلك لانه تتويج مرحلي لنضالات شعبنا الطويلة التي أثمرت **الان** اعترافا شرعيا بها وبحق مؤسساتها في النطق باسم الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره ، وان أي تخل عن ثمرة هذه النضالات سيجيرها بالتأكيد لجهات معادية لشعبنا (الملك حسين ونظامه) او اخرى لا تجسد طموحاته ولا تعبر عن حقيقة ارادته (وجهاء الضفة الغربية) . والنتيجة ؟ حق تقرير المصير للشعب في الضفة والقطاع بحرية ودون تأثيرات خارجية وهو **حق راهن** لا يعني التنازل عن **الحقوق التاريخية** للشعب الفلسطيني في تحرير كامل وطنه . بل ان **بعض** هذا الرأي يبلور هذا